الأمم المتحدة S/PRST/2016/18

مجلس الأمن

Distr.: General
5 December 2016
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٧٨٢٦ المعقودة في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، في سياق في نظر المجلس في البند المعنون ''الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية''، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي نيابةً عن المجلس:

''في أعقاب الزيارة التي قام بها مجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من ١١ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أدلى رئيس مجلس الأمن، نيابة عن المجلس، بالبيان التالي بشأن الحالة في البلد:

''يراقب مجلس الأمن عن كثب التطور السياسي الأخير في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا يزال يساوره القلق إزاء احتمال زعزعة الاستقرار في البلد وفي المنطقة برمَّتها، كما يتجلى من أعمال العنف التي وقعت يومي ١٩ و ٢٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٦، في غياب تسوية سريعة وتوافقية للأزمة السياسية الحالية.

''ويعرب مجلس الأمن عن شكره لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ولبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجميع محاوريها على المناقشات المثمرة التي جرت خلال هذه الزيارة.

''ويقرّ مجلس الأمن بالاتفاق السياسي الذي تم التوصل إليه في ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٦، ويحيط علما بتعيين رئيس الوزراء الجديد. ويشعر مجلس الأمن بالتفاؤل إزاء التزام الأطراف الفاعلة الكونغولية بالإجماع بالحيلولة دون زعزعة الاستقرار، ومواصلة المناقشات الشاملة، بغية التوصل إلى توافق عام في الآراء، سعيا إلى إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في أوانها تكون حرة ونزيهة وذات مصداقية وشاملة وشفافة وسلمية، وتفضي إلى انتقال سلمي للسلطة، وفقاً للدستور الكونغولي، في سبيل تحقيق الاستقرار والتنمية وتوطيد الديمقراطية الدستورية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويُهيب مجلس الأمن كذلك بالأفرقة

061216 051216 16-21499 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

السياسية التي لم توقع على الاتفاق السياسي أن تظل مشاركة في الحوار. ويرحِّب مجلس الأمن بالالتزامات باحترام الدستور والحفاظ عليه نصّا وروحا ويتطلع إلى تنفيذ مزيد من تدابير بناء الثقة من أجل تخفيف حدة التوتر وبلورة توافق في الآراء.

”ويرحِّب مجلس الأمن بجهود الوساطة الجارية التي يقودها المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو، ويدعو جميع الأطراف السياسية الفاعلة إلى مواصلة العمل بحسن نية وبروح توفيقية نحو التوصل، قبل ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، إلى حل سياسي سريع يمهِّد السبيل لإجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية وشاملة في الوقت المناسب وبأسرعَ ما يمكن في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويشجع مجلس الأمن كذلك المنطقة على مواصلة جهودها من أجل دعم الوساطة.

”ويحث مجلس الأمن الحكومة، وكذلك جميع الأطراف ذات الصلة على كفالة تهيئة بيئة تفضي إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية وشاملة وشفافة، كما ورد في قرار مجلس الأمن ٢٢٧٧ (٢٠١٦)، ويشمل ذلك إجراء حوار سياسي حر وبنّاء، وحرية الرأي والتعبير، وحرية التجمع، وإمكانية الوصول على قدم المساواة إلى وسائط الإعلام، بما في ذلك وسائط الإعلام التابعة للدولة، وسلامة وحرية التنقل لجميع المرشحين ومراقبي الانتخابات والشهود والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والجهات الفاعلة من المجتمع المدني بما في ذلك النساء.

”ويهيب مجلس الأمن بالسلطات إلى احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وخاصة الحق في التجمع السلمي، وإلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس في مواجهتها للاحتجاجات، ويدعو أيضا قوى المعارضة، من جانبها، إلى التحلي بروح المسؤولية من خلال كفالة اتسام مظاهراتها بالطابع السلمي.

”ويكرّر مجلس الأمن دعوته لجميع الأحزاب السياسية ومؤيديها والجهات السياسية الفاعلة الأخرى إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس فيما تقوم به من أعمال وما يصدر عنها من بيانات، والامتناع عن العنف والخطب العنيفة أو غير ذلك من الاستفزازات، ومعالجة خلافاتها بطرق سلمية. ويدعو مجلس الأمن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى محاسبة المسؤولين عن أعمال القتل التي حدثت يومي ١٩ و ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ وعن جميع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. ويحيط مجلس الأمن علما بالزيارة الأخيرة التي قام بها مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

”ويؤكد مجلس الأمن أهمية قيام حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وشركائها الوطنيين باتخاذ جميع الخطوات للتعجيل بأعمال التحضير للانتخابات دون مزيد من الإبطاء، بما في ذلك التعجيل بعملية تحديث سجل الناخبين.

”ويشعر مجلس الأمن أيضا بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية التي لا تزال تؤثر تأثيراً شديدا على السكان المدنيين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، واستمرار العنف في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما في مقاطعة كيفو الشمالية، حيث تعرَّض للتشريد الداخلي زهاء ٨٤٠ ٠٠٠ شخص حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ وقُتل ما يزيد على ٧٠٠ مدني منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. ويحث مجلس الأمن السلطات على محاسبة الجهات التي تعتبر مسؤولة عن أعمال العنف.

”ويدعو مجلس الأمن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات، وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، حسب الاقتضاء، وبدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفقا لولايتها، من أجل وضع حد للتهديد الذي يمثله تحالف القوى الديمقراطية والقوات الديمقراطية لتحرير رواند وسائر الجماعات المسلحة العاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويشجع مجلس الأمن على زيادة التعاون بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل التصدي لهذا العنف، وعلى زيادة جهودها من أجل تحييد الجماعات المسلحة العاملة في شرق الكونغو.

”ويجدد مجلس الأمن التأكيد على دعمه الكامل لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتقديره لقيادة الممثل الخاص في سياق المساعي الرامية إلى التخفيف من حدة التوتر. ويحث مجلس الأمن البعثة على التنفيذ الكامل لولايتها المتعلقة بحماية المدنيين، بما في ذلك التصدي للتهديدات الأمنية الحالية والمستمرة، ويذكِّر البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة بضرورة اتباع نهج شامل، واتخاذ جميع التدابير اللازمة للوفاء بولاية البعثة على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٢٧٧.

”ويرحِّب مجلس الأمن بالمبادرات الإقليمية والجهود التي تبذلها دول المنطقة من أجل ترسيخ دعائم السلام والاستقرار والديمقراطية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتعزيز التعاون من أجل تحييد الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك قيام جمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا وتنزانيا وأوغندا بإنشاء آلية متابعة مشتركة، ويشجع على مزيد من العمل. ويعرب مجلس الأمن عن شكره لأنغولا، التي تتولى رئاسة

المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، على المناقشات المثمرة التي جرت في لواندا في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. ويرحب مجلس الأمن أيضا، في هذا الصدد، بإصلاح آليات إدارة إطار السلام والأمن والتعاون، بما في ذلك قرار عقد اجتماع سنوي رفيع المستوى واحد لآلية الإشراف الإقليمية في دولة موقعة، بغية تعزيز الإمساك بزمام تنفيذ الإطار على الصعيد الإقليمي.

”ويعرب المجلس عن تصميمه على مواصلة متابعة الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية عن كثب، لا سيما الظروف الأمنية على أرض الواقع والجهود المبذولة لإتمام العملية الانتخابية بنجاح“.